

العاقل المغربي يأمر بدء حملة تطعيم وطنية توقيا من فايروس كورونا

مجموع الوفيات جراء هذا الوباء في البلاد إلى 4356 حالة وفاة.

وقال بيان القصر الملكي "هذه العملية الوطنية الواسعة النطاق وغير المسبوقة، تهدف إلى تأمين تغطية للسكان بلقاح كوسيلة ملائمة للتحصين ضد الفايروس والتحكم في انتشاره".

وأضاف أن العاهل المغربي قد أعطى تعليماته للسلطات المختصة للسير على الإعداد والسير الجيد لهذه العملية الوطنية الواسعة النطاق، سواء على المستوى الصحي أو اللوجستي أو التقني.

3170 حالة إصابة جديدة سجلها المغرب الاثنين ليصبح إجمالي الإصابات بكورونا 259951 إصابة

واستند البيان إلى "نتائج الدراسات السيريرية المنجزة أو التي توجد قيد الإنجاز". وأكد أن "سلامة وفعالية ومناعة اللقاح قد تم إثباتها".

كما اعتبر "أن المغرب تمكن من احتلال مرتبة متقدمة في التزود باللقاح ضد كوفيد-19، بفضل المبادرة والإنخراط الشخصي لصاحب الجلالة، والذين مكننا من المشاركة الناجحة لبلدنا في هذا الإطار، ضمن التجارب السريرية".

ولا يستبعد أن يضطر المغرب إلى الحجر الصحي الشامل مع استمرار تصاعد أعداد الإصابات وذلك بالرغم من الجهود المبذولة لاتباع استراتيجية وقائية تكبح انتشار الفايروس.

وفي وقت سابق، مددت الحكومة المغربية حالة الطوارئ الصحية في كافة أرجاء البلاد إلى غاية 10 ديسمبر 2020.

ولوح رئيس الحكومة سعد الدين العثماني بالعودة إلى الحجر الصحي الشامل والإجباري رغم تكلفته الباهظة مشيراً إلى التطور الوبائي المخيف الذي تشهده المملكة من خلال تسجيل "أرقام قياسية للوفيات والمصابين بالفايروس".

السلطات الجزائرية تنفي التضييق على أحزاب المعارضة

استمرار محاكمات الصحافيين والنشطاء السياسيين وغيرهم بالقول إن "المظاهرات لم تتوقف إلا بعد دخول فايروس كورونا المستجد إلى بلدنا وهذا رد كاف على المشككين وقرار تعليق كل الأنشطة".

وأوضح أن "منع التجمعات جاء بتوصية من لجنة علمية طبية متخصصة وليست لها علاقة بالسياسة"، مشيراً إلى أنه "لم يتم اعتقال أي صحافي بسبب أمور لها علاقة بمهنة الصحافة"، في حين أن "معظم الناشطين السياسيين غادروا السجن بعد سماعهم من قبل القاضي واستفادتهم من البراءة".

وتابع "الحرية لا تعني المساس بمقومات الأمة أو تهديد وحدتها واستقرار المجتمع من جهة، وحقوق الآخرين من جهة أخرى. لا يجب أبداً أن يختبئ أحد هؤلاء تحت غطاء حرية الرأي المفرطة والمستغلة من طرف أباد أجنبية لضرب استقرار البلد، فلا أحد فوق القانون".

واعتبر بلحيمر أن التعليمات التي أصدرتها وزارة الاتصال بشأن التعامل مع الأخبار، لا تتعلق بالتضييق، بقدر ما تخصص "وضع حد للفوضى والخراب اللذين كانا سائدين، حيث لم يعد بإمكان المتلقي التفريق بين العمل الصحافي الجيبي على مبادئ الحق في الإعلام الهادف المنصوص عليه في الدستور والمطابق لأخلاقيات المهنة، وبين نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة والابتزاز بأسماء مستعارة مجهولة المصدر والجهة التي تروج لها".

وتسود الجزائر حالة من الجمود السياسي وذلك بالرغم من محاولات السلطة الجديدة الدفع نحو طمأنينة الشارع والتأسيس لما تسميه "الجزائر الجديدة"، حيث كشفت نسب المقاطعة عن استمرار القطيعة بين الجزائريين والسلطة في المواعيد السياسية الكبرى.

النهضة في مرمرى الاتهامات بتجاوز سقف التمويل في حملاتها الانتخابية

مدكمة المحاسبات: النهضة تعاقبت مع شركة أميركية لتلميع صورتها



الانتخابات كشفت المستور بالنسبة إلى النهضة

وكانت حركة النهضة الإسلامية قد فازت في الانتخابات الأخيرة بـ 54 مقعداً برلمانياً، فيما لم ينجح مرشحها للانتخابات الرئاسية في تحطيم الدور الأول الذي فاز به رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي وقيس سعيد.

وفي هذا الصدد، قال نجيب القطاري لـ "العرب" إن "القائمات الحزبية كانت لها أثر مادي مالي لتحويل حملتها الانتخابية (...) هناك قائمات تجاوزت مثلاً سقف الإنفاق الذي حدده القانون الانتخابي لذلك سيتم اتخاذ قرارات حسبما نص عليه القانون مثل إسقاط العضوية لكن دائماً حسب النسب التي وضعها القانون الانتخابي".

وأضاف القطاري في تصريح لـ "العرب" أن "من الضروري الفصل بين المخالفات الانتخابية التي تكتسب طابعاً مالياً وهي من اختصاص قضاء مالي وهو نحن كمحكمة محاسبات واستنجد به القضاء وذلك بعد أن انتهينا من التواء مع الجهات التي تخضع لرقابتنا (...) اليوم وصلنا إلى استنتاجات التقرير) واستنجد إما للاستماع للجهات المعنية على غرار القوائم الانتخابية وغيرها".

والمشهد المخزي هو نتائج المناخ الذي تمت فيه الانتخابات. وأعلنت القاضية فضيلة قرقرى ذلك أن خمسة أحزاب فقط من مجموع 221 حزباً قدمت تقاريرها المالية السنوية، و44 حزباً لم تحترم مبدأ النزاهة، مضيفة أن جميع حسابات الأحزاب غير شفافة وبعض مواردها غير شرعية.

ومن جهته، قال الرئيس الأول بمحكمة المحاسبات نجيب القطاري إن "المحكمة قامت بواجبها على أكمل وجه (...) وأن القضاء سيتعهد من تلقاء نفسه بالتقرير المنشور على الموقع الإلكتروني للمحكمة".

وأضاف القطاري في تصريح لـ "العرب" أن "من الضروري الفصل بين المخالفات الانتخابية التي تكتسب طابعاً مالياً وهي من اختصاص قضاء مالي وهو نحن كمحكمة محاسبات واستنجد به القضاء وذلك بعد أن انتهينا من التواء مع الجهات التي تخضع لرقابتنا (...) اليوم وصلنا إلى استنتاجات التقرير) واستنجد إما للاستماع للجهات المعنية على غرار القوائم الانتخابية وغيرها".

وأكد زهير حمدي الأمين العام لحزب التيار الشعبي "سبق وأن نبهنا وأن المناخ الانتخابي في تونس تشوبه العديد من الشبهات خاصة الانتخابات ومخاطر وتجاوزات كبيرة".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "تقرير دائرة المحاسبات اليوم يؤكد أن الانتخابات لم تكن نزيهة وشفافة وتم فيها استغلال المال السياسي الفاسد". وتابع حمدي "إذا كان هناك تطبيق فعلي للديمقراطية اليوم فيتوجب أن تكون نتائج هذه الانتخابات باطلة لأنها بنيت على باطل سواء للنهضة أو قلب تونس والتمويلات فيها ما هو معلوم وفيها ما هو مجهول وهذا يمس من الأمن القومي في البلاد (...) تعتبر أن هذا سقوط كبير للشهيد السياسي وفيه فضح لكل ما ترتب عن مخزجات

أبرز تقرير لمحكمة المحاسبات وهي أعلى هيئة قضائية في تونس أن حركة النهضة الإسلامية تعاقبت مع شركة ضغط أميركية منذ العام 2014 لتلميع صورتها، والأمر نفسه بالنسبة إلى حزب "قلب تونس" وذلك في وقت يشكك فيه مراقبون في أن يتم تطبيق توصيات التقرير والبحث القضائي في هذه الخروقات.

صغير الحيدري

تونس - كشفت محكمة المحاسبات، والتي تعد أعلى هيئة قضائية رقابية في تونس الخلاء في تقرير أعدته بشأن الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة التي جرت العام الماضي أن حركة النهضة الإسلامية تعاقبت مع شركة ضغط أميركية من أجل تلميع صورتها.

وقالت فضيلة القروي وهي رئيسة دائرة بمحكمة المحاسبات، خلال مؤتمر صحفي، الثلاثاء، إن حركة النهضة الإسلامية أبرمت عقداً مع شركة الدعاية والضغط "Burson Cohn & Wolfe" للقيام بحملات دعائية وضغط وكسب التأييد في الانتخابات منذ العام 2014. وأضافت القروي خلال تقديمها للتقرير الذي أنجز في سياق مراقبة المحكمة للحملات الانتخابية أن النهضة قامت بعقدتين مع هذه الشركة الأميركية؛ الأولى منذ سبتمبر 2014 إلى غاية 2018، ثم أبرمت عقداً تكميليًا في الفترة من 2018 بين 16 يوليو 2019 إلى 17 ديسمبر 2019 أي بعد انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية.



وأوضحت المحكمة، التي تواجه ضغوطاً شعبية قضوية تدفع نحو نقل هذا التقرير إلى المحاكم، أن قيمة العقد الذي أبرمته الحركة الإسلامية بلغ ربع مليون دولار، متددة على أنها لم يتسن لها معرفة مصادر هذه الأموال.

مبادرة جديدة تفرض الأمر الواقع داخل حركة النهضة

وقال الجبالي إن "ما تمر به حركة النهضة، حركتنا، من محنة حقيقية ومحطة مفصلية لم تشهد لها مثيلاً طيلة تاريخها الممتد على العقود الخمسة الماضية" وأضعا تصوراً يتضمن أهم الشخصيات والمناصب التي ستنقلها في حال كتب لمبارته النجاح. وشدد على أن "الأولوية الآن لإيقاف النزيف الداخلي في جسم الحركة والتصدد الخطير في الصف القبلي الأول".

كما اقترح الجبالي أن يتم استدعاء "مجلس حكماء" داخل الحركة يضم القيادات التاريخية للحزب حيث لا يمكن "الاستغناء عن كل الرموز والشخصيات الوطنية" على حد تعبيره.

وتزامنت هذه الرسالة التي نشرت الاثنين مع تقديم المسؤولية عن الشباب داخل النهضة، جوهرية التيسر، استقالتهما من النهضة مؤكدة أن خطوتها تأتي بعد أن أصبح "العمل داخل الحركة استنزافاً للرصيد الأخلاقي والغاية منه تحت لأساليب ضمان تموقع هنا أو هناك فقط بقطع النظر عن المضمون المطلوب لإنجازه". وطالب الجبالي بضرورة وقف التجاذب الإعلامي بين قيادات

(54 نائباً) للحركة في البرلمان، وهذا توزيع للأدوار يرى مراقبون أنه قادر على إخراج الغنوشي من مأزقه بأفخ الأضرار. ويعد الجبالي أحد أبرز صقور حركة النهضة وهو من جيل المؤسسين، ويبدو أن الغنوشي قد حسم أمره بالجوء إليه من أجل الالتفات على مطالب مجموعة المثلة التي قد تُختزل في ضمان عدم ترشيح الغنوشي الذي يرأس البرلمان أيضاً لرئاسة الحركة مجدداً.

وقال المحلل السياسي باسل الترجمان إن "هذه الرسالة تأتي بعد تفاهات بين الجبالي والغنوشي على أمل أن يكون ريثماً لرئاسة حركة النهضة (...) المبادرة أيضاً تستهدف تاجيل المؤتمر إلى أن يرث الله الأرض وما عليها". وأضاف الترجمان في تصريح لـ "العرب" أن "الجبالي يتحدث عن تشكيل مكتب تنفيذي ووضع أسماء والمعضلة أن جل الأسماء مستقلة من الحركة على غرار جوهره التيسر (...) وبالتالي هي من المحاولات للأطراف الموالية للغنوشي أو عادت إلى العمل معه من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه".



وأوضح الترجمان في تصريح لـ "العرب"، "تقرير دائرة المحاسبات اليوم يؤكد أن الانتخابات لم تكن نزيهة وشفافة وتم فيها استغلال المال السياسي الفاسد". وتابع حمدي "إذا كان هناك تطبيق فعلي للديمقراطية اليوم فيتوجب أن تكون نتائج هذه الانتخابات باطلة لأنها بنيت على باطل سواء للنهضة أو قلب تونس والتمويلات فيها ما هو معلوم وفيها ما هو مجهول وهذا يمس من الأمن القومي في البلاد (...) تعتبر أن هذا سقوط كبير للشهيد السياسي وفيه فضح لكل ما ترتب عن مخزجات

وأوضح الترجمان في تصريح لـ "العرب"، "تقرير دائرة المحاسبات اليوم يؤكد أن الانتخابات لم تكن نزيهة وشفافة وتم فيها استغلال المال السياسي الفاسد". وتابع حمدي "إذا كان هناك تطبيق فعلي للديمقراطية اليوم فيتوجب أن تكون نتائج هذه الانتخابات باطلة لأنها بنيت على باطل سواء للنهضة أو قلب تونس والتمويلات فيها ما هو معلوم وفيها ما هو مجهول وهذا يمس من الأمن القومي في البلاد (...) تعتبر أن هذا سقوط كبير للشهيد السياسي وفيه فضح لكل ما ترتب عن مخزجات